مقدّمة

لقد جذب انتباهى لمعالجة هذا الموضوع ما يمثّلة إنشاء هذه الجماعات أو الأسواق الأوربية المشتركة من خطوات عملية نحو الوحدة الأوربية بعد ما تبيّن لدعاة الوحدة الأوربية من صعوبة تحقيقها دفعةً واحدة، ومن ثم فإن تجربة هذه الجماعات يجب أن تكون نصب أعين دعاة الوحدة فى أى منطقة أخرى من العالم مثل المنطقة العربية أو القارة الأفريقية، للاقتداء أو الاهتداء بها.

وقد تطّلب الأمر معالجة مهام هذه الجماعات، الاختصاصات والسلطات الفريدة المسندة إلى أجهزتها، الأعمال القانونية الملزمة التى تصدر عن تلك الأجهزة والتى تنتقص من سيادات الدول الأعضاء إلى الحدّ الذى دعا البعض إلى القول أنها تماثل الاختصاصات والسلطات التى تسند إلى الأجهزة الفيدرالية فى دولة فيدرالية، المركز الدولى لهذه الجماعات وأخيرًا دورها فى الوحدة الأوربية.

وتجدر الإشارة إليى أن تعبير السوق المشتركة Common Market يعنى إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية مشتركة بالنسبة للدول الأخرى كما تعنى إلغاء كل تمييز مبنى على الجنسية، أى حرية انتقال العمال، الخدمات، رأس المال، المدفوعات، حرية التوطن، عدم إعاقة المنافسة، وسياسة نقل وسياسة اجتماعية. ومن ثم فهى تتميز عن منطقة التجارة الحرة Free trade Area التى تتضمن فقط

إلغاء الرسوم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ولا تتضمن تعريفة خارجية مشتركة وتتميز أيضا عن الاتحاد الجمركى Customis Union الذى يهدف إلى إلغاء الرسوم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة ولكن لا يتضمن حرية انتقال العمال، الخدمات، رأس المال المدفوعات، حرية التوطن، المنافسة، سياسة نقل، وسياسة اجتماعية[1].

تسهم هذه الأسواق بما تتضمنه من حريات فى تقوية الروابط بين شعوب الدول الأعضاء وتنمية ولائها لتلك الجماعات نظرًا للفائدة الملموسة التى تعود على تلك الشعوب من وراء قيام هذه الأسواق.

وثمة عامل يسهم فى تقوية الروابط بين شعوب الدول الأعضاء هو الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما تتضمنه من إقرار حقوق دولية إقليمية للفرد المقيم فى دائرة تطبيق الاتفاقية، الأمر الذى يشعره بالأمن والأمان أينما وجد أو تنقّل فى دائرة تطبيق الاتفاقية وبالتالى يسهم فى زيادة إنتاجيته كما يسهم فى تقوية الروابط بينه وبين شعوب الدول الأعضاء، ويسهم بالتالى فى تعبيد الطريق نحو الوحدة الأوربية.

هناك عاملان إذن يعبدان الطريق نحو الوحدة الأوربية من خلال تقوية الروابط بين شعوب دول غرب أوربا. العامل الأوّل اقتصادى ويتمثل فى الجماعات الأوربية الثلاث محل هذه الدراسة، العامل الثانى اجتماعى وسياسى ويتمثل فى الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية كلا العاملين ينتقص من سيادة الدول الأعضاء، ويمثلان عاملى ضغط على الحكومات للوصول إلى الوحدة السياسية.

هذا، وتطلق المعاهدات المنشئة لهذه المنظمات عليها اسمًا مميزًا هو

« الجماعة » وتستخدم نصوصها تعبير « السوق » لذا فإن كلا التسميتين صحيحة. وقد فضلت استخدام تعبير الأسواق الأوربية المشتركة نظرًا لأنها التسمية التى تشتهر بها تلك الجماعات، سواء لدى الخاصة أو العامة.

د. عبد العظيم الجنزورى
كلية الحقوق - جامعة أسيوط

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة تاريخية

لقد ظل أمل إنشاء أوربا المتحدة يداعب خيال الساسة والفلاسفة والكتاب الأوربيين خمسة عشر قرنًا منذ نهاية عصر الإمبراطورية الرومانية[٢]، إلى أن تحققت أولى خطواته العملية بإنشاء الجماعة الأوربية للصلب والفحم عام ١٩٥١ ثم بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية والجماعة الأوربية للطاقة الذرية عام ١٩٥٧.

لقد حاول البعض مثل Charles the Great وهتلر وكارل ماركس تحقيق هذا الحكم بالقوّة ولكن باءت محاولتهم بالفشل.

كما حاول البعض وضع مشاريع لتحقيقه بالوسائل السلمية، فقد دعا Pierre Dubois لإنشاء جمعية لأمراء أوربا للدفاع عن المسيحية قبل تزايد خطر الأتراك، ووضع Antoine Marini مشروع ميثاق اتحاد تعاهدى يتم بموجبه تنازل الدول الأوربية عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد، وطالب William Penn عام ١٦٩٣ بإنشاء برلمان أوربى. وطالب Saint Pierre عام ١٧١٢ بإنشاء تحكيم دولى دائم.

وبعد الحرب العالمية الأولى كانت هناك محاولات من جانب الساسة والمفكرين لنفس الغرض مثل المؤتمر الذى نظّمه Cout Coudenhaue Kalergi واشترك فيه عدد من كبار المفكرين والسياسيين ومطالبة Edouard Herriot فى خطبته أمام مجلس النواب بإنشاء الولايات المتحدة الأوربية.

ولكن لم يكتب لأى من الأفكار أو المشاريع النجاح، وتتمثل الصعوبة فى أن معظم الدول الأوربية متوسطة فلا هى كبيرة لدرجة تمكنها من حماية استقلالها ولا هى صغيرة لدرجة تجعلها تقبل الخضوع لحكومة فيدرالية[٣].

وغنى عن الذكر أن الدوافع وراء السعى نحو الوحدة الأوربية هى : الدفاع ضد هجوم خارجى، الاستقرار الداخلى، الإنعاش الاقتصادى والرخاء، التنمية الاجتماعية، الهيبة، الاقتناع بأن الدولة ليست وحدة قادرة على ضمان الاستقلال وتوفير الرخاء[٤].

وقد كانت الحرب العالمية الثانية بأحداثها البشعة أكبر حافز لأن تتخذ بعض الدول الأوربية بعض الخطوات العملية نحو الوحدة الأوربية.

دول البينولوكس :

وقعت كل من بلجيكا وهولنده ولوكسمبرج اتفاقًا نقديا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ مهد الطريق إلى عقد اتفاق جمركى بينها فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وبروتوكولاً لتوحيد التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة من البلدان الأخرى فى ١٤ مارس سنة ١٩٤٧.

اقتراح تشرشل :

اقترح تشرشل فى خطابه فى جامعة زيورخ فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إنشاء نوع من الولايات المتحدة الأوربية وأن تتم اللبنة الأولى لهذا الاتحاد بالمشاركة بين فرنسا وألمانيا، وإقامة بنيان إقليمى وتشكيل مجلس لأوربا.

إنشاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى :

اقترح الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فى خطابه فى هارفارد فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٧ مشروعًا لإنعاش أوربا، تقدم بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية للدول الأوربية بشرط وحيد هو أن تضع تلك الدول برنامجًا مشتركًا لإعادة بناء اقتصادياتها.

وكنتيجة لاقتراح مارشال، تم إنشاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى OEEC فى إبريل سنة ١٩٤٨ وقد امتد نشاط هذه المنظمه عام ١٩٦١ بحيث أصبحت تضم الدول الأوربية الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأصبحت تسمى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)

إنشاء مجلس أوربا :

وفى الميدان السياسى تم إنشاء مجلس أوربا فى مايو سنة ١٩٤٩ بهدف تحقيق أكبر قدر من الوحدة بين الدول الأعضاء للحفاظ على مثلها ومبادئها وتراثها المشترك وتنمية تقدمها الاجتماعى والاقتصادى.

ومن أكبر إنجازات هذا المجلس عقد الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية فى نوفمبر سنة ١٩٥٠.

إنشاء الجماعة الأوربية للصلب والفحم :

بناءً على مبادرة من روبرت شومان وزير خارجية فرنسا فى ٥ مايو سنة ١٩٥٠، تم توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الأوربية للصلب والفحم فى ١٨ أبريل سنة ١٩٥١ دخلت حيز التنفيذ فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢.

الجماعة الأوربية للدفاع :

أدى نجاح إنشاء الجماعة الأوربية للصلب والفحم إلى عقد معاهدة الجماعة الأوربية للدفاع فى باريس فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ بين الدول الست أعضاء الجماعة الأوربية للصلب والفحم بهدف إنشاء جيش أوربى موحد بقيادة موحدة وحكومة أوربية فيدرالية، لكى تكمل الجماعة

الأوربية للصلب والفحم، ولكن رفض البرلمان الفرنسى التصديق على هذه المعاهدة، ومن ثم فشل مشروع إنشاء الجماعة الأوربية للدفاع؛ ويرجع السبب فى رفض فرنسا التصديق على المعاهدة إلى الخوف من إعادة تسليح ألمانيا وعدم الرغبة فى التنازل عن السيادة[٥].

اتحاد أوربا الغربية :

بعد فشل مشروع الجماعة الأوربية للدفاع، تم إنشاء هذا الاتحاد فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٨، وتم تعديل ميثاقه فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولنده ولكسمبرج، وليس للاتحاد سلطات تعلو الدول الأعضاء إذ نص ميثاق هذا الاتحاد على مجرد التزام الدول الأعضاء بتقديم المساعدة العسكرية للعضو الذى يتعرض لعدوان فضلاً عن التعاون الثقافى والاقتصادى.

وقد زالت أهمية هذا الاتحاد بإنشاء حلف الأطلنطى عام ١٩٤٩ .

إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية والجماعة الأوربية للطاقة الذرية :

أدّى فشل مشروع الجماعة الأوربية للدفاع إلى الاتجاه نحو النواحى العملية للوحدة وهى النواحى الاقتصادي . ومن ثم ، تم توقيع معاهدتى إنشاء الجماعة الأوربية الاقتصادية والجماعة الأوربية للطاقة الذرية فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ دخلتا حيّز التنفيذ فى أول يناير سنة ١٩٥٨ .

توحيد أجهزة الجماعات الأوربية الثلاث :

تم توحيد الأجهزة التى تتولى تطبيق وتنفيذ المعاهدات المنشئة للجماعات الأوربية الثلاث على مرحلتين. المرحلة الأولى بموجب اتفاقية

تم عقدها فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ تم بموجبها توحيد جهازى الجمعية ومحكمة العدل للجماعات الثلاث. المرحلة الثانية بموجب معاهدة تم عقدها فى ١٨ أبريل ١٩٦٥ دخلت حيز التنفيذ فى أوّل يوليو سنة ١٩٦٧ تم بموجبها إنشاء مجلس واحد ولجنة واحدة للجماعات الثلاث.

تعديل بعض نصوص الميزانية :

تم توقيع اتفاقية فى لوكسمبرج فى ٢٢ أبريل ١٩٧٠ دخلت حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٧١ تم بموجبها تعديل المساهمة المالية للدول الأعضاء بحيث أصبحت تأتى من الدخل الذى يتم تحصيله من التعريفة المشتركة المحصلة وموارد أخرى.

تعديل بعض النصوص المالية ؛

تم توقيع اتفاقية فى بروكسل فى ٢٢ يوليو ١٩٧٥ دخلت حيز التنفيذ فى أول يونيو ١٩٧٧ تم بموجبها تقوية سلطة الجمعية (البرلمان الأوربى) فى مجال الميزانية وإنشاء محكمة للمراجعين.

انتخابات مباشرة للجمعية (البرلمان الأوربى) :

أصدر مجلس الجماعات الأوربية قرارًا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٦، مرفقًا به مشروع قانون دخل حيز التنفيذ فى أول يوليو سنة ١٩٧٨ تم بموجبه تعديل اختيار ممثلى الجمعية (البرلمان الأوربى) بحيث أصبح يتم بالانتخاب المباشر.

اتساع العضوية فى الجماعات الأوربية الثلاث :

شملت العضوية فى الجماعات الأوربية الثلاث عند إنشائها فرنسا، إيطاليا ، ألمانيا الاتحادية، هولنده، لوكسمبرج وبلجيكا. وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقية بانضمام كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده، أيرلنده، النرويج، الدانمرك إلى الجماعات الثلاث دخلت حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٧٣ بالنسبة للدول المذكورة ماعدا النرويج التى رفضت التصديق على الاتفاقية بناءً على الاستفتاء الذى أجرى هناك. ثم انضمت اليونان بموجب اتفاقية وقعت فى ٢٨ مايو سنة ١٩٧٩ دخلت حيز التنفيذ فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٩ .

obeikandl.com